الزيلعي بينهما بامكان العمل بحقيقته في الحكم بخلاف
الدخول ولو صح هذا المسلك لم يصح بنا الايمان على
العرف الا عند تعذر العمل بحقيقة اللغوية الثاني
حلف لا يأكل لحما حنث باكل الكبد والكرش على ما في الكنز
مع انه لا يسمى لحما عرفا وقال في المحيط انه انما يحنث على
عادة اهل الكوفة واما في عرفنا فلا يحنث لانه لا يؤكل
لحما انتهى ومن هذا وامثاله علم ان العجمي يعتبر عرفه
قطعا ومن هنا قال الزيلعي في قول الكنز والواقف على
السطح داخل لكن المختار ان لا يحنث في العجم لانه لا يسمى
داخلا عندهم المبحث الثالث العادة المطردة هل
هل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرية العرف
عرفا كالمشروط شرطا انتهى وقالوا في الاجارات لو
دفع ثوبا الى خياط ليخيطه ولم يواف صناع ليصبغه
له فلم يعين له اجرا ثم اختلفا في الاجر وعدمه وقد جرت
عادته بالعمل بالاجرة فهل ينزل منزلة شرط الاجرة
فيه اختلاف قال الامام الاعظم لا اجر له وقال ابو
يوسف ان كان الصانع حريفا له اي مما ثلا فله
الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه
الصنعة بالاجر فله اجر مثله وان كان الغرر فوقه والا
فلا صيانة للطابر للمسيادي قال الزيلعي والفتوى
على قول محمد وهو حسن جدا لخصوصية لصانع على كل صانع

صانع لصبغ نفسه للعمل باجر فان السكوت كالاشتراط
ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال
كما في البزازية ومن هذا القبيل المعد للاستغلال كما
في الملتقط ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي
به اذا جرت عادته كالمشروطة صريحا وهنا مسئلتان
الاولى الآن يمكن حملها على ان المعروف كالمشروط
وفي البزازية المشروط عرفا كالمشروط شرعا منها
لو جرت عادة المقترض برد ازيد مما اقترض هل يحرم
اقتراضه فيه بلا لعادته بمنزلة الشرط ومنها لو بارز
كافر مسلما واطردت العادة بالامان للكافر هل
يكون بمنزلة اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين
اعانة المسلم عليه وحين تاليف هذا المحل ورد علي
سؤال فيمن آجر مطبخا لطبخ العسكر وفيه فحاذا ذن
للمستاجر في استعماله فتلف وقد جرى العرف في المطابخ
بضمانها على المستاجر فاجبت بان المعروف كالمشروط
فصار كانه صرح بضمانها عليه والعارية اذا اشترط
فيها الضمان على المستعير يضمن مضمونة عندنا في رواية
ذكره الزيلعي في العارية وجزم به في الجوهرة ولم يقل
في رواية لكن نقل بعده فرع البزازية عن الينابيع
ثم اذا قال ان الوديعة والعين المؤجرة فلا ضمان
فالاستحسان انتهى ولكن في البزازية قال العربي هذا على انه ان

Copyright © King Saud University